

بناء القدرات لصناعة القوانين والسياسات حول التهجير

الجلسة التاسعة: التطبيق

دراسة حالة: أفغانستان وكينيا

الإستراتيجيات وخطط العمل من أجل تطبيق السياسة الوطنية الأفغانية حول المهجرين

الحالة التالية تركز على ملخص عن السياسة الوطنية الأفغانية حول المهجرين نشرتها صامويل هال كونسالتينغ. متوفرة على العنوان التالي:

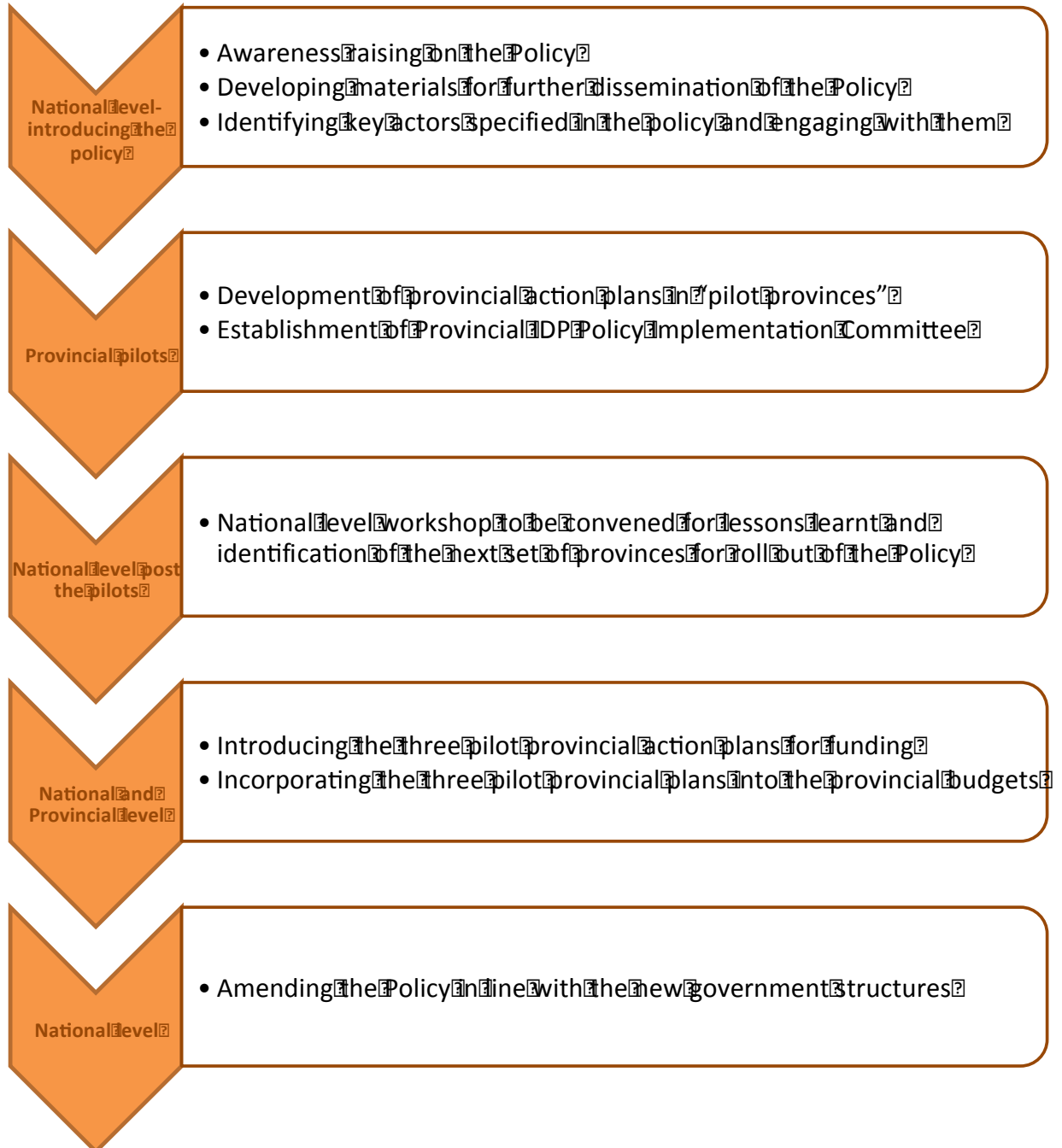
<http://goo.gl/Lx2TQxk>

تؤمّن السياسة خريطة طريق تدمج خطط العمل المناطقية وخطّة تطبيق وطنية

1. خطط العمل المناطقية - المحافظون

تعرّف السياسة بالميزات الفريدة لكل محافظة ومدى التهجير وشكله وأنماطه. تعطي الأولوية للمحافظات التي تستقبل عددًا كبيرًا من المهجرين مع خطة عمل موجّهة لتغطية جميع مراحل التهجير، بما في ذلك الحلول المستدامة. إنها من مسؤوليات السلطات المناطقية، بريادة المحافظ، وبدعم من لجنة تطبيق السياسة المناطقية، وهي هيئة تنسيقية يرأسها المحافظ بمشاركة السلطات المحلية، وممثلين عن وزارات الوصاية، وهيئات الحوكمة المحلية، والمجتمع الدولي وممثلين عن المهجرين وعن المجتمعات المضيفة.

تضمّ خريطة الطريق المقترحة في كلّ محافظة ورش عمل تخدم كمنصة لنشر المعلومات حول السياسة وإطلاق تدريب لجنة التطبيق المناطقية. سيكون للجنة صلاحيات محددة تتوافق مع السياسة وستهتم بتطوير خطط عمل مناطقية وتطبيقها.



الرسم 1. خريطة طريق لتطبيق السياسة

2. التمويل والرقابة ووضع التقارير

من أجل السماح بتطبيق فعال للسياسة، يجب التأكد مما يلي:

- متطلبات التمويل: تخصص وزارة المال الموازنة والتمويل إلى وزارات الوصاية من أجل سد حاجات المهجرين والمجتمعات المضيفة، بالتوافق مع خطط العمل المناطقية المقترحة ومع الأخذ بعين الاعتبار وضع كل محافظة. كما تهتم وزارة المال أيضاً ببناء القدرات المالية لوزارة اللاجئين والعودة، كما يمكنها تخصيص أو تصميم صندوق أو بند في الموازنة الوطنية للمهجرين.
- المتطلبات القانونية: تراجع وزارة العدل القوانين من أجل التأكد من أن الأحكام القائمة قد تم تعديلها أو تمت صياغة القانون الجديد، لضمان عدم التمييز ضد المهجرين
- متطلبات المراقبة ورفع التقارير: يتم مراقبة تطبيق السياسة من قبل آلية مراقبة مفتوحة تؤسسها وزارة اللاجئين والعودة، بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان ومع وحدة المراقبة والتقييم في المكتب الإداري للرئيس. تأخذ آلية الرقابة بعين الاعتبار الدروس المستفادة من آلية التطبيق. على مستوى المجتمع، يلعب المجتمع المدني والمجتمعات المهجرة دوراً أساسياً من خلال نشاطات الرقابة التي تعتمد على المجتمع.

قانون كينيا حول المهجرين 2012 ينتظر التطبيق

ترتكز الحالة التالية بشكل أساسي على مراجعة مركز رصد النزوح الداخلي للإطار المعياري في كينيا والمرتبطة بحماية المهجرين في إطار اتفاقية كامبالا وأطر دولية وإقليمية أخرى، نشرت في أغسطس/ آب 2015. متوفرة على العنوان التالي: <http://goo.gl/xBNrfr>

بعد حصول تهجير واسع النطاق بسبب أعمال العنف التي تلت الانتخابات في سنتي 2007 و 2008، طورت السلطات الكينية سياسة حول المهجرين بدعم من مجموعة العمل حول التهجير، واعتمدت قانون الوقاية والحماية والدعم إلى المهجرين والمجتمعات المتأثرة نهاية سنة 2012.

بذلك، تكون كينيا قد تجهزت بأداة قوية لها القدرة على تأمين حل شامل للهجرة. ولكن، بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد القانون، ما زال الإطلاق المؤسسي والقانوني يواجه تحديات عدة تهدد التحقيقات المنجزة حتى تاريخه.

يبقى أن تعتمد السياسة، فيما لا يزال تطبيق القانون في مراحله الأولى. تهدد الأطر المعيارية المتنافسة وغير المنسقة، بشكل خاص في المناطق المتأثرة بالكوارث وإدارة الأرض، بنسف بعض الضمانات التي طرحت في القانون. من المنتظر أن يستمر غياب سياسة تتسق نواح من عمل الحكومة وتجسد حقوق المهجرين في إعاقه نظام الرد.

إنّ التناسق بين مختلف التشريعات، القائمة والتي تنتظر الاعتماد، والتأكد من الإنسجام بين القانون وبين الأطر القطاعية الأخرى، هما مرحلة من مراحل جهد التطبيق المطلوب من قبل السلطات الكينية. إنّ اعتماد السياسة لا يمثل فقط ختام آلية بدأت بعد اندلاع أكبر أزمة تهجير عرفت كينيا في السنوات الماضية. إنّهُ أيضاً عنصر حيوي في إنشاء إطار رد فعال وذو مصداقية.

بعد تحليل معمق للتشريع الوطني، والسياسات وغيرها من الأدوات في 15 ميدان، قدّم مركز رصد النزوح الداخلي توصيات إلى الحكومة الكينية، والمجتمع الدولي والمجتمع المدني مرتبطة بعمل معياري وتطبيق الإطار القائم:

في ما يتعلّق بالتطبيق، تشير التوصيات إلى أنّ على اللجنة الوطنية للتنسيق الإستشاري، الهيئة المسؤولة عن الآلية، أن تقوم بالتالي:

1. إنشاء قنوات تعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى وتعزيز المشاركة وتبادل المعلومات مع المهجرين والمجتمعات المضيفة.
2. تخصيص الموارد المناسبة من أجل معالجة مسائل المهجرين من خلال تخصيص سنوي في الموازنة الوطنية إلى الصندوق الوطني الإنساني، وتوضيح تحديد العبارة واستخدامها.
3. توضيح العلاقة منظمات الصالح العام ووكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد، وتلك المفوضة لتمثيل "اللاعبين غير الحكوميين".
4. إقامة قنوات وإجراءات من أجل التعاون مع الإدارات الحكومية واللجان والهيئات الدولية، كاللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث.
5. التواصل الدائم مع المهجرين والمنظمات الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني، والمعنيين الآخرين العاملين عن كثب مع المهجرين من أجل تسهيل تدفق المعلومات والتأكد من مشاركتهم الفعلية في آليات صنع اقرار.
6. اتخاذ إجراءات لضمان جمع شامل للبيانات والتحقق منها. يجري ذلك من خلال عمليات يمكن الركون إليها بالتنسيق مع لجنة التنسيق الإستشارية الوطنية، على أن تجري بالتعاون الوثيق مع المكتب الوطني للإحصاء.
7. تحديد أفضل لدور السلطات المحلية في معالجة التهجير، وتأمين التعاون والتنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية في التخطيط للخدمات التي تعنى بمشاكل التهجير وتقديمها، وفي تسهيل حل النزاعات التي تصيب المهجرين والأشخاص الآخرين المتأثرين بالتهجير.
8. دحض فكرة أنّ الحلول المستدامة للمهجرين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حيازة الأرض والمخصصات، والتأكد من البحث عن خيارات بديلة من خلال استشارات مفيدة مع المهجرين والمجتمعات الأخرى المتأثرة بالتهجير.